



كويتي عيرال

داد كاكي بالاي نيقتيحاوي

جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٥٩/التحادوية/٢٠١١

تسكنت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١١/١٠/١٧ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد المحاسي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بلبان ومحمد صائب الشفيقي وعبد صالح التميمي وميقاتيل شعثون فن كورديس وحسين أبو أكتنن المسؤلون بالقضاء باسم الشعب وأصرت قرارها الآتي :

- المميز - المدعي -/ معون جبار عبود - وكيله المحامي علي حسين السعدي .
- المميز عليه - المدعي عليه -/ وزير الداخلية/إضافة توظيفته - وكيله العقيد الحطولي محمد خميس جتوع .

الإطراء

دعي المدعي (المميز) بواسطة وكيله أمام محكمة القضاء الإداري بأنه عميد شرطة حقوقي ويشغل منصب رئيس محكمة قوى الأمن الداخلي الترخ وقد تم مناقشة وكالة الوزارة للشؤون الإدارية والمالية في وزارة الداخلية لغرض ترقيته الى رتبة لواء ضمن جدول الترقية لشهر تموز ٢٠١٠ وحسب الاستعطاق القانوني للرتبة وفق أحكام قانون الخدمة والتقاعد لقوى الأمن الداخلي رقم (١) لسنة ١٩٧٨ وقد أوضحت دائرة المستشار القانوني - الرأي بموجب كتابها العرقم (ح/٨٦٨٩) فسي ٢٠١٠/٩/١٨ بأن المدعي مشمول بحكم المادة (الثامنة) من قانون الخدمة والتقاعد لقوى الأمن الداخلي ولا يجوز ترقيته الى رتبة لواء . تنظم المدعي لدى المدعي عليه/إضافة توظيفته بموجب الكتاب العرقم (٦٥٤) في ٢٠١٠/٩/٢٥ ولم يبت بالتظلم رغم مضي المدة التقالوبية . أقام المدعي دعواه بتاريخ ٢٠١٠/١١/٨ طالباً الحكم بإلغاء كتاب المدعي عليه العرقم (٨٦٨٩) في ٢٠١٠/٩/١٨ وإفراجه بترقيته الى رتبة لواء . ونتيجة المرافعة الحضورية والخطية أصدرت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١١/٦/١٣ وبعدد التمييزارة (١١٠/القضاء إداري/٢٠١٠) حكماً يقضي برد دعوى المدعي وتحميله المصاريف وأتعاب المحاماة . ذلك ان المدعي برتبة عميد ومشمول بأحكام المادة (الثامنة) من قانون الخدمة



كوت ماري عيرال

داد طكاي بالاي تويتيتيهاي

جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٥٩/التحادية/التمييز/٢٠١١

والتقاعد لقوى الأمن الداخلي وبالتالي لا يجوز ترقيته الى رتبة لواء . طعن التمييز بالحكم بواسطة محكمة الاتحادية العليا بموجب لائحته التمييزية المؤرخة ٢٠١٠/٧/٦ طلباً لغضه للأسياب الواردة فيها .

القرار

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن طعن التمييزي مقم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً وادى عطف النظر على الحكم المميز وجد انه صحيح وموافق للقانون ذلك لان المدعي (التمييز) كان بالأصل من المنتسبين أي مفوض شرطة ورفي الى رتبة ملازم بعد حصوله على شهادة جامعية أولية حسيما ورد بكتاب وزارة الداخلية المرقم (١٤٠٦٠) في ١٩٨٧/١٢/٨ وحيث ان المادة (الثامنة) من قانون الخدمة والتقاعد لقوى الأمن الداخلي رقم (١) لسنة ١٩٧٨ نصت على (الاجوز الترقية لأعلى من رتبة عقيد بالنسبة لمن كان من المنتسبين ورفي الى رتبة ضابط ويستثنى من ذلك من يحصل منهم على شهادة جامعية أولية أثناء خدمته فيجوز ترقيته الى رتبة عقيد) وعليه فلا يجوز ترقية المدعي (التمييز) الى رتبة لواء لأنه كان بالأصل من المنتسبين وعليه قرر تصديق الحكم المميز ورد الاعتراضات التمييزية وتحصيل المميز رسم التمييز وسدر القرار بالاتفاق في ٢٠١١/١٠/١٧

الرئيس
منحت المعمود

العضو
فاروق محمد السامي

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
الكرم فهد محمد

العضو
الكرم محمد بايار

العضو
محمد صائب الشنجلاني

العضو
هيود صالح التميمي

العضو
ميخائيل شمشون فيس كوراكيس

العضو
حسين أبو النمن

خاتمة